



جامعة الملكة أروى  
Q A U

---

## الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

---

د. فائق جمعة حمزة العبيدي

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2009

## الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

د. فائق جمعة حمزة العبيدي

### مقدمة:

لابد أن نعلم بأن كافة الدول وبما فيها التي تسمى اليوم دول الشمال أو الدول المتقدمة، إلا وكانت إحدى وسائل تطورها هو الاستثمار وليس ذلك فقط بل وأن الاستثمار بشقه الأجنبي قد كانت له الحصة الكبيرة في عملية تنمية اقتصاديات تلك الدول، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت ألمانيا ومن كان معها من أشد الدول حاجة ليس فقط إلى الاستثمار الأجنبي لإعادة بناء اقتصادها وبنيتها التحتية من طرق وجسور وكهرباء والتي دمرت بسبب الحرب، بل إلى المساعدات الخارجية أيضاً والتي استثمرتها في مشاريع إنتاجية وخدمية مختلفة، وكذلك فعلت فرنسا واليابان وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى. كما أن لأهمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية لاسيما المباشرة منها. فقد زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية المتدفقة إلى دول العالم من ١٢,٥ مليار دولار في العام ١٩٧٠ إلى ٦٧٨,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢ أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ١٦,٥%، حيث كان نصيب الدول المتقدمة منها ٩,٨ مليار دولار عام ١٩٧٠ ليصبح ٤٨٩,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٢ بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ١٤,٥% بينما زاد نصيب الدول النامية من ٢,٧ مليار دولار إلى ١٨٨,٨ مليار دولار لنفس الفترة الزمنية وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٢٠,٩% (١).

كما أن حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة كان يمثل ٢% فقط للدول العربية من مجموع التدفقات العالمية في الوقت الذي اتجهت فيه ما نسبته ٣٦% لدول أمريكا اللاتينية و ٥٩% لدول آسيا وأن سبب ذلك يعود إلى عدم توفر رأس المال البشري المناسب وعدم الاستقرار السياسي والمالي وتخلف البيئة التكنولوجية وتكبل البيئة الاستثمارية بشكل عام بأنظمة

إدارية بيروقراطية وبنية تحتية غير مناسبة وأسواق مالية غير متطورة، كذلك انعدام الثقة والمصداقية في إجراءات التعامل الإدارية في الدول العربية - (٢)

من المعروف أن الاستثمار الأجنبي يتوجه نحو القطاعات والأنشطة التي تدر أعلى عائد ربح متوسط حتى وإن كانت المخاطرة فيها مرتفعة، ومن خلال الدراسات وجد بأن المستثمر الأجنبي يفضل على الأغلب الاستثمار في القطاع الصناعي في معظم الدول التي يدخلها، ففي الأردن مثلاً توجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي والقطاع الفندقية، حيث إن للأردن إمكانيات متميزة لجذب السياح في هذا المجال فقد بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأول ٤٥% من إجمالي الاستثمار (الأجنبي والمحلي) في هذا القطاع لعام ١٩٩٩ وحوالي ٤٢% من إجمالي الاستثمار في قطاع الفنادق للعام ١٩٩٨ في حين لم يهتم المستثمرون الأجانب بالقطاع الزراعي رغم أهميته للمجتمع وللمواطن الأردني (٣).

إن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد وصل إلى أعلى معدلاته في عام ٢٠٠٠ على مستوى العالم، حيث بلغت هذه التدفقات ما نسبته ١,٤ تريليون دولار لكنها شهدت تراجعاً مستمراً، ففي عام ٢٠٠١ لم تتجاوز (٨١٨) مليار دولار وفي عام ٢٠٠٢ سجل ما قيمته (٦٧٩) مليار دولار ثم انخفضت إلى (٥٦٠) مليار دولار في العام ٢٠٠٣ (٤)، وأول أسباب

ذلك يعود إلى اضطراب في أسواق البورصات العالمية والذي أدى إلى اضطراب مطرد في تراجع معدلات النمو الاقتصادية العالمية وكذلك إلى فقدان الثقة في بعض أسواق هذه الدول وكذلك صدور تعديلات قانونية غير مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر منها زيادة الرقابة وتقليل الحوافز على مستوى العالم، ولكن في نفس الوقت هناك توقع بتزايد نصيب الدول المتقدمة من تدفقات الاستثمار حيث يرتفع من (٦٧,٥%) ٢٠٠٣م ليصل (٧١,١%) ٢٠٠٨م.

من خلال بعض الإحصائيات التي ذكرت يتضح بأن للاستثمار وخاصة الأجنبي المباشر له دوافع خاصة به وأهم دوافعه هو تحقيق عائدات مالية عالية وسريعة وذلك من خلال اقتناص الفرص في بيئة ومناخ استثماري هادئ يتمتع بالاستقرار والبيئة التكنولوجية المتطورة والموارد البشرية المدربة والكفوءة القادرة على تلبية حاجات ورغبات المستثمر، كما أن كفاءة الجهاز الإداري ومرونته والذي يدير الأنشطة ذات العلاقة المباشرة بالاستثمار تتصدر قائمة الأسباب وراء النجاح أو إخفاق الدول في إغراء المستثمرين، كما أن الأرقام تشير إلى الضعف الكبير في حجم الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية، حيث أن إصلاح قوانين الاستثمار في معظم الدول العربية ومنح الامتيازات والإعفاءات للمستثمرين المحتملين وإنشاء أجهزة إدارية متخصصة مرتبطة بأعلى سلطات اتخاذ القرار في الدولة لم تكن كافية لجذب

## الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

النسبة المقدره من الاستثمارات العالمية حيث أنها مازالت لا توازي حجم وأهمية المنطقة العربية من حيث الموقع والموارد المتاحة فيها كما أن كل تلك الإصلاحات التي يتحدث عنها المسئولون عن هذه الأنشطة لم تستطيع أن تمنع هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج والاستقرار في دول أخرى يعتقدون أنها أكثر استقراراً وهذا ما نراه حتى على مستوى بعض المسئولين لاسيما في دول الخليج، حيث وصلت حجم استثماراتهم في دول العالم ٧٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠١ منها ٣٦٥ مليار دولار مستثمرة في دول الاتحاد الأوروبي و ٣٦٥ مليار دولار أخرى في بقية أنحاء العالم وتتركز أكثرها في سويسرا وبريطانيا وفرنسا وماليزيا وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي قد قدرت في الأعوام ١٩٧٤-١٩٩٥ بحوالي ٦٧٠ مليار دولار بينما حجم الاستثمارات العربية - العربية لن تتجاوز ١٢ مليار دولار لنفس الفترة أي بنسبة ١ : ٥٦ أي دولار واحد يستثمر داخل الوطن العربي مقابل ٥٦ دولار خارج الوطن العربي.(٥)

وبنظرة سريعة لو توجهت هذه المليارات إلى داخل الوطن العربي لاسيما للدول التي تتمتع بموارد طبيعية كافية غير مستثمرة لعدم توفر الإمكانيات المالية لاستغلالها واستثمارها لما كان هناك عجز في الموازنات ولما كان هناك بطالة ومجاعة في بلدان مثل الصومال وارتيريا والسودان في الوقت الذي تستثمر المليارات وتبذخ في الأبراج وبناء المدن الخيالية .

كما أن تزايد النصيب النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات حوالي ٢٥% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم في السبعينات في القرن الماضي ليصل إلى ٤٩% في التسعينات وإلى (٦٠%) عام ٢٠٠٢م وإلى (٦٧%) ٢٠٠٣م وقد صاحب ذلك أيضاً اتساع في نطاق الخدمات التمويلية والتجارية وتوليد وتوزيع الكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها(٦).

وهذا ما يدعو إلى أن ينظر المسئولون في الدول العربية ومنها اليمن إلى إيجاد السبل الكفيلة بتشجيع الاستثمار الأجنبي وبشكل متوازن مع الاستثمار المحلي تطوير قطاع الخدمات كقاعدة وبنية تحتية صحيحة للتوجه نحو الاستثمار في قطاع السياحة ، حيث أن اليمن من الدول الجاذبة للاستثمارات بحكم موقعها وطبيعتها ومواردها الطبيعية والتاريخية والثقافية والحضارية، حيث يتطلب ذلك النظر بجديّة لتطوير الكفاءة الإدارية للجهاز الإداري في هذه القطاعات بشكل خاص بما يؤدي إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية، وكذلك منع رؤوس الأموال الوطنية من الهروب إلى الخارج وتشجيعها على التوطن والاستقرار داخل البلد، كذلك ضرورة توفير المناخ الاستثماري الصحيح من حيث تهيئة ظروف الاستقرار السياسي والاقتصادي ووضع كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق ذلك والعمل على ثبات السياسة

## الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

المالية والنقدية بما يشجع المستثمرين المحتملين للدخول في سوق الاستثمار اليمني. وما أدل على ذلك فإن حجم الاستثمارات الأجنبية في تونس قد وصلت في عام ١٩٩٩ إلى (٦٠٥) مليار دولار بينما سجلت عمان (٧٠٠) مليون دولار والبحرين ٢٠٠ مليون دولار ويعود السبب في ذلك إلى توفر العمالة المدربة الفنية القادرة على إدارة المشاريع المنفذة بسهولة الإجراءات ووجود بنية تحتية متكاملة من طرق وجسور وكهرباء بالإضافة إلى توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في تونس.

لذلك فإن تحميل فرص الاستثمار أمام المستثمرين والترويج لها هي مهمة صعبة إلا أنها تعتبر الحجر الأساسي للاستثمار لأن المستثمرين لا يعرفون ما هي الفرص الاستثمارية في هذا البلد أو ذاك، كما أن المستثمرين تختلف قدراتهم في إمكانية وكيفية الحصول على فرص الاستثمار سواء كانوا مستثمرين محليين أو أجانب، كما أن المستثمر يحاول دائماً تعظيم المنفعة المتوقعة والتي هي مزيج من محصلة العائد والمخاطر معاً كما يسعى المستثمر لتعظيم الثروة كهدف أساسي في دخوله في أي عملية استثمارية وأن تعظيم هذه الثروة ناجم عن تعظيم العائد، وعليه فإذا كان التأثير السلبي للمخاطر أكبر من التأثير الإيجابي للعائد فإن المنفعة المتوقعة من الاستثمار سوف تقل مع زيادة العائد المتوقع، ولذلك فإن المستثمر دائماً يسعى لتعظيم الثروة ولكن في ظل قيد أساسي يتعلق بحجم المخاطر التي يرغب تحملها وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون هناك مستثمر آخر تتساوى عنده المخاطر مهما كبر أو صغر حجمها، وهنا ومن خلال دراسة موضوعية لسيرة المستثمرين وأساليبهم الاستثمارية الذين يبحثون عن المخاطر وذلك لاستعدادهم لاستثمار المزيد رغم إدراكهم أن العائد عن كل وحدة إضافية من المخاطر قد يكون متناقصاً أي أنه لا مانع لمثل هكذا مستثمر من قبول قدر كبير من المخاطر طالما أن ذلك من شأنه أن ينطوي على زيادة في الثروة مهما تضاءل حجمها (٧).

لا بد أن تؤكد أن هناك ما يسمى بمصفوفة الاستثمار أو ما يمكن أن نطلق عليه أسوة بالمزيج التسويقي السلعي والخدمي بمزيج الاستثمار والذي يتضمن عناصر لو استطاعت دولنا النامية من جمعها بشكل علمي صحيح لحققت خطوات متقدمة في مجال الاستثمار أهمها مايلي:

- (١) المنتج (فرصة الاستثمار): سواء كان القطاع الاقتصادي زراعياً أو صناعياً أو خدمياً أو سياحياً.
- (٢) المستثمر: الشخص المادي أو المعنوي المستهدف للقيام بعملية الاستثمار.

## الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

- (٢) الترويج والإعلام، أي السياسات الإعلامية المختلفة التي تركز على المشاريع المخطط لها أن تكون ناجحة بفعل ظروفها ومناخها الاستثماري.
- (٤) المناخ الاستثماري، كافة العوامل الداخلية الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية والتي تكون الأطر الصحيحة لمناخ المستثمر وضمن قانون الاستثمار النافذ .
- (٥) المتابعة، الاهتمام بمرحلة ما بعد التسجيل ومراقبة تنفيذ العمليات الاستثمارية وملاحقة ذلك بما يؤدي إلى التأكد من تحقيق الهدف.

### أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى مايلي:-

- (١) التعرف على واقع الاستثمار في الدول النامية من حيث تأثيره على اقتصاديات هذه الدول.
- (٢) التعرف على واقع الاستثمار الخدمي ولاسيما في مجال السياحة .
- (٣) الوقوف على مستوى التدفقات الاستثمارية الواردة إلى اليمن من الخارج وما هي الدوافع الممكن تحفيزها لجذب الاستثمارات .
- (٤) التعرف على واقع ومستقبل الاستثمار السياحي في اليمن من خلال التعرض لإمكانات اليمن سواء فيما يخص البنى التحتية أو مجمل متطلبات المناخ الاستثماري وانعكاس ذلك على المشاريع الاستثمارية المسجلة والمنفذة فعلاً.
- (٥) التعرف على عدد السياح القادمين من مختلف دول العالم وإمكانية تحقيق الأفضل من خلال دراسة نوع السياح والفترة الزمنية التي يختارها السياح وحجم الواردات المتحصلة من ذلك .
- (٦) تحديد نقاط الضعف في مجال الاستثمارات السياحية بالإشارة إلى ما تم في بعض الدول العربية والأجنبية في هذا المجال للمساعدة على رسم سياسة جديدة .
- (٧) التأكيد على ضرورة خلق سوق للأوراق المالية بما يدعم المجال الاستثماري بشكل فعال من خلال التدفقات الاستثمارية المحلية وكذلك يعزز ثقة المستثمر الأجنبي بكفاءة الاقتصاد الوطني.

## الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

### مشكلة الدراسة :

تتبع مشكلة الدراسة من مجموعة من التساؤلات منها:

- (١) ما هو حجم التدفقات الاستثمارية المحلية والأجنبية في اليمن ؟
- (٢) ما هي السياسات والإجراءات والمحفزات التي تقدمها اليمن للمستثمرين .
- (٣) ما استعداد القطاع السياحي في اليمن للمواسم السياحية وكم هي أعداد الفنادق السياحية بدرجاتها المختلفة ؟
- (٤) أخيراً ما هي الجنسيات من السياح التي تصل إلى اليمن وما هي سبل التعامل الرسمي والشعبي الكفيلة بتطوير عدد السائحين .

### أهمية الدراسة :

من المعلوم أن للاستثمار تأثيره الكبير على مجمل حركة الاقتصاد داخل أي بلد وأن حجم التدفقات الاستثمارية ما هي إلا تعبير عن إمكانات البلد الاقتصادية إذا ما توفرت من داخل البلد وبالتالي فإنها انعكاس عن سياسات البلد فيما يخص الادخارات المخصصة للاستثمار والا فان للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في دعم السياسات الاقتصادية سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة ومن خلال تتبع الإحصاءات في هذا المجال يتضح بأن الدول المتقدمة لها حصة الأسد في حجم التدفقات الاستثمارية الخارجية لاسيما في مجال الخدمات ومنها القطاع السياحي الذي يعتبر أحد الدعائم الأساسية في اقتصاديات بعض الدول كما هو الحال في تونس والأردن ومصر التي تعتمد على التدفقات المستثمرة في قطاع خدمات البنى التحتية من الطرق والجسور والاتصالات وهذا ما يدعو إلى ضرورة الوقوف على حجم هذه الاستثمارات في بلدان تعاني من شحة في هذه التدفقات.

### تعريف مفهوم الاستثمار :

لا تريد أن نخوض في تعاريف الاستثمار لأنها ليست في أولويات هذا الموضوع بقدر ما نرغب من أن نوضح تعريفاً ومفهوماً للاستثمار يعبر عن ما نتمنى أن نصل إليه من تأثير الاستثمار في الاقتصاد بشكل عام وفي الاقتصاد الوطني أو القومي اليمني بشكل خاص، لذلك يمكن لنا أن نوضح بأن موضوع الاستثمار ليس بالمصطلح الاقتصادي الجديد وإنما يكاد يكون التعبير عنه يوماً من خلال النشاطات التي نلمسها وفي مجالات اقتصادية متنوعة وقد لا يغيب عن بال أحدنا أن للاستثمار الفردي (الخاص) أو الاستثمار الحكومي (العام) علاقة وطيدة بمفهوم الادخار الذي يعتبر المصدر الأساسي للاستثمار لأنه وكما هو معلوم أن دخل الفرد

#### الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

يذهب جزء منه إلى الاستهلاك والجزء الآخر إلى الادخار كقاعدة عامة وهذا الادخار قد يكون توجهه بعد ذلك إلى الاستهلاك أيضاً أو إلى الاستثمار وذلك حسب ظروف الفرد كما أن الحكومة التي تمثل القطاع العام قد تدخر جزءاً من دخلها أو إيراداتها مع تخصيص الجزء المطلوب منها للمنظمات العامة (الإنفاق والاستهلاك العام) وهذا الجزء المدخر قد يتحول إلى الاستثمار في إحدى النشاطات الاقتصادية التي يتكون منها اقتصاد البلد فقد يكون الاستثمار من حصة القطاع الزراعي أو الصناعي أو النفطي (الاستخراجي) أو الخدمي أو قد لا تكفي الإيرادات إلا لسد حاجات الإنفاق العام وبالتالي تلجأ الدولة إلى الاقتراض أو طلب الاستثمارات الخارجية أو اللجوء إلى البنوك المحلية ومنها البنك المركزي لتغطية الخطة الاستثمارية المقترحة، وإن الفجوة ما بين الاستثمار المرغوب به ومستوى الادخار المحلي تساوي حجم رأس المال الأجنبي (القرض مثلاً) اللازم توفيره تحقيقاً لمعدل النمو المطلوب وهذا ما أكد عليه نموذج هارود - دومار الذي استهدف مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال (٨)

لذلك فإن ضياع الادخارات لدى البلدان النامية بشكل عام في أوجه كثيرة منها البطالة، الاكتناز، التصرف غير العقلاني بالنقد الأجنبي، الاستهلاك غيرا لعقلاني على المستويين الخاص والعام والتهرب الضريبي وتهريب رؤوس الأموال للخارج كلها تؤدي إلى ضعف الاستثمار، وتجنبها ووضع الحلول لها يمكن أن يؤدي إلى ما يسمى بتعبئة المدخرات الضائعة والتي من شأنها بالتالي أن ترفع من معدل الادخار المحلي والذي يؤدي بدوره إلى خلق استثمار محلي دونما أية أضرار بمستوى معيشة الأفراد كما وأن هذه المعالجات ستعمل على تقوية الاستثمار وتقليل الحاجة إلى التمويل الخارجي للاستثمار وهكذا يتضح أن الادخار هو المصدر الرئيسي للاستثمار بشقيه الادخار النقدي أو ما يسمى بالتدفقات النقدية (المالية) وهي الموارد النقدية سواء المحلية أو الأجنبية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد أو بشكل تدفقات عينية (سلع إنتاجية أو رأسمالية) مثل المكين والمعدات والطاقة وقطع الغيار وقد اتضحت أهمية الادخارات هذه في قول الرسول محمد (ص) فيما ذكر في حديثه الشريف: (رحم الله امرئ اكتسب طيباً وانفق قصداً وقدم فضلاً ليوم فقيره وحاجته) صدق رسول الله (٩).

وعليه فإن كل بلد يجب أن يقتنص الفرص بالتخطيط والمتابعة لكل الظروف التي يمر بها أو التي سيمر بها مستقبلاً لفرض الاستفادة من موارده المختلفة وتوزيع إيراداته بالشكل الذي يخلق له فرص استثمار محلية من خلال زيادة حجم رأس المال في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات التضخم المتوقعة وبالتالي

زيادة في مدخرات الأفراد من خلال زيادة الدخل الموزعة التي تحصل بسبب زيادة إنتاجية العمل والمتابعة نتيجة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

كذلك فإن الاستثمار قد يأتي من خلال منافذ خارجية تجد الظرف الملائم لها في بلد ما لتبدأ باستثمار أموالها في مشاريع مختلفة تخطط لها كي تحصل على ما تهدف إليه من هذه الاستثمارات وبما يحقق مصالحها وديمومة إيراداتها وتزايدها وهذا ما هو حاصل في اليمن من خلال ما تنفذه الشركات الصينية من مشاريع استثمارية مختلفة وهذا هو انعكاس للعلاقات الاقتصادية والتجارية المتينة بين اليمن والصين والشيء الحسن والجيد والمتميز في ان هذه العلاقات الصينية لا تضع اشتراطات سياسية تنتقص من سيادة الدولة حيث تؤسس هذه العلاقات على أساس المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة بين الطرفين وتنعكس هذه العلاقة حتى في موضوعه المساعدات الخارجية التي تقدمها الصين إلى اليمن وهي المساعدات غير المشروطة.

لذلك فإن الاستثمار يمكن أن يعبر عنه بشكل عام على أنه استغلال الضرر المتاحة من أجل خلق الفائض المادي الذي يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي عام أو نمو قطاع أو نشاط اقتصادي معين مرتبط بحالة الاستثمار المحددة.

#### أهمية الاستثمار:

لا بد أن نؤكد وقبل كل شيء على أن الاستثمار أياً كانت جهته وأياً كان منفذه يجب أن يرتبط بمعدلات نمو اقتصادية متوقعة، أي أن أهمية الاستثمار ترتبط بمدى مساهمته بتحقيق نمو اقتصادي مقترض، كما أن النمو الاقتصادي يرتبط بمدى تحقيق نسبة من حجم الإنتاج المرتبط بمعدلات تشغيل للقوى العاملة وبالتالي زيادة في حجم المدخرات للقطاع العائلي والقطاع العام على حد سواء. وعلى صعيد اليمن يمكن أن نبين أهمية الاستثمار من خلال ما يلي:-

(١) أن اليمن بدأ ينفذ أجندة إصلاحات وطنية تهدف إلى تعزيز استقلال القضاء وجهاز الرقابة والمحاسبة واللجنة العليا للمناقصات والمشتريات الحكومية بالإضافة إلى الإصلاحات التي تدعم حرية الصحافة ومبادرة الشفافية وقد أكد أمين عام مجلس التعاون الخليجي بهذا الصدد على ((أن تعزيز مسيرة الإصلاحات سيكون لها مردود كبير في رفع مستوى التنمية من جهة وفي زيادة ثقة المستثمر من جهة أخرى)).(١٠)

(٢) إنشاء هيئة خاصة بالاستثمار وذلك لفرض دراسة البيئة الاستثمارية الحالية والمتوقعة ووضع البرامج الخاصة بالإعلان عن مختلف الفرص الاستثمارية وتزويد الجهات المختصة بالإحصاءات للاستثمار في النشاطات المختلفة وعقد الندوات واللقاءات داخل وخارج اليمن من أجل إيضاح النشاطات المهمة للاستثمار وتوضيح الظروف المناسبة وتحديد العوامل المعيقة من جهة من أجل تجاوزها، وكذلك رسم خارطة العوامل المشجعة للاستثمار في البلد من جهة أخرى وقد تحقق على يد هذه الهيئة الكثير من المشاريع إلا أنها ما زالت تعاني من قصور كبير في استقلال الفرص الاستثمارية المتاحة في البلد.

(٣) وضع قانون الاستثمارية الجديدة للعام ٢٠٠٢م من خلال إعطاء الحرية الكاملة للمستثمر وضمان رؤوس أمواله ومنحه الفرصة متى وأينما يشاء وتوفير الإعفاءات الجمركية والضمانات التي تؤكد على المساواة بين المستثمر اليمني والمستثمر غير اليمني في جميع الحقوق والواجبات وتهيئة التسهيلات الممكنة فيما يخص توفير المعلومات التي يطلبها المستثمرون وتبسيط الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات الاستثمارية واستقدام الخبرات الأجنبية غير المتوفرة محلياً وكذلك توفير المناخ الاستثماري فيما يتعلق بالبيئة القانونية التي تشجع المستثمرين في كل المجال وذلك حسب ما جاء به قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢م.

(٤) أن المشاريع الاستثمارية التي وضعت الجهات المسؤولة في اليمن أجنحتها وخارطتها قد شملت مشاريع متعددة ومتنوعة في مختلف النشاطات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية وذلك إنطلاقاً من أن هذه المشاريع ستؤدي إلى خلق فرص عمل وبالتالي في المساعدة على تقليل وخفض مستويات البطالة في البلد، وحسب إحصاءات الهيئة العامة للاستثمار فإنه ومنذ العام ١٩٩٢ ولغاية مارس ٢٠٠٦ بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة (٥٥٨٥) مشروعاً وقد وفرت هذه المشاريع (١٧٥٩١٥) فرصة عمل وتوزعت في قطاعات الصناعة والزراعة والأسماك والخدمات السياحية وقد كانت حصة المشاريع السياحية ٧٧٢ مشروعاً أي ما يقارب ١٤,٥% من مجمل المشاريع الاستثمارية كما أن القطاع الزراعي وهو الذي يعتبر القطاع الرئيسي في الاقتصاد إذ أنه يستوعب حوالي ٥٤% من العمالة ويساهم في النشاط الاقتصادي اليمني بحوالي ١٤% وذلك حسب إحصاءات ٢٠٠٥م لكنه ما زال يعاني من ضعف الاستثمارات، في الوقت الذي يساهم فيه القطاع الصناعي بحوالي ٤٠% إلا أن ٣٠% من هذه المساهمة تعود لقطاع النفط والغاز (القطاع الاستخراجي) فيما تشكل مساهمة القطاع

الصناعي التحويلي فقط ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي ولنفس العام المذكور وهذه إشارات على أهمية الاستثمار في مجمل القطاعات الاقتصادية وضرورة تنسيقها وتنميتها بكل الوسائل دعماً للاقتصاد الوطني(١١).

(٥) أن التفكير الجدي من قبل وزارة السياحة وذلك بإنشاء معهد الفندقية والسياحة في العام ٢٠٠٦ وذلك بالتعاون مع الجهات الأكاديمية ذات العلاقة يعد مؤشراً حقيقياً على أن الاستثمار في مجال السياحة لابد أن يأخذ دوره وحجمه الحقيقي وأن هذا القطاع لابد أن يعطى أهمية وأولوية خاصة كونه يعتبر مورداً اقتصادياً كبيراً وأن الاستثمار فيه سيؤدي إلى جلب مردودات كبيرة من العملات الصعبة بالإضافة إلى مساهمته في تنشيط وتفعيل الكثير من النشاطات الاقتصادية الأخرى سواء كانت الإنتاجية منها أو الخدمية، لذا فإن تهيئة الكادر الواعي والمهني والعلمي يعتبر من ضرورات البنية التحتية الأساسية في تنشيط الاستثمار السياحي.

(٦) كذلك يمكن أن تكون علاقات اليمن الاقتصادية والتجارية مع الكثير من الدول ومنها على وجه الخصوص العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية انعكاساً حقيقياً لأهمية الاستثمار الأجنبي في مختلف المجالات حيث أصبحت الصين في العام ٢٠٠٥ هي الشريك التجاري الأول بالنسبة لليمن فيما احتلت دول الخليج المرتبة الثانية(١٢)

ولكن رغم أهمية الاستثمار إلا أن القائمين على هذا النشاط لحد الآن ومن خلال متابعة الإحصاءات المتوفرة عن حجم الاستثمارات ونسبتها في قيمة الناتج المحلي الإجمالي والتي تؤثر بالتأكيد على معدل النمو الاقتصادي الذي كان بحدود ٢,٥% للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢ في الوقت الذي كان فيه معدل التضخم يتراوح بحدود ١٠%، فإن ذلك لم يحفزهم بشكل كبير على إزالة المعوقات من أمام طريق المستثمرين سواء كانوا المحليين أو الأجانب حيث توجد المعوقات الأساسية المادية ومنها:-

(١) عدم توفر الأراضي المخصصة للاستثمار بأسعار مناسبة ومشجعة وكذلك عدم وتوفير المرافق والخدمات والبنية التحتية ومصادر المياه والصرف الصحي والطرق ووسائل الاتصالات في الوقت المطلوب.

(٢) عدم اقتناص فرص الزيادة الحاصلة في أسعار النفط لاسيما وأن قطاع النفط يمثل حوالي ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي ومن المعلوم أن هناك علاقة ارتباط قوية بين نمو النفقات الاستثمارية والإيرادات النفطية فكلما تحسنت أسعار النفط في

الأسواق الدولية انعكس ذلك إيجابياً على زيادة حجم الاستثمارات الحكومية مما يؤدي إلى الاستثمار في البنية التحتية والتي تعتبر أساس العملية الاستثمارية واحد العوامل المشجعة لإقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للمستثمر.

(٣) من خلال مساهمة قطاع الزراعة والذي يعتبر هو القطاع الرئيسي في الاقتصاد من حيث استيعاب للقوى العاملة إذ أنه يستوعب كما ذكرنا حوالي ٥٤% من العمالة ويساهم بحوالي ١٤% ولكنه ما زال يعاني من ضعف الاستثمارات وشحة المياه وتفتت الحيازات الزراعية حيث أن أحد الأسباب الرئيسية في ذلك التوجه الكبير الزراعي محصول القات والذي يصل الإنفاق الاستهلاكي لعموم أفراد المجتمع فيه حوالي ٥٠٠ مليار ريال سنوياً أي ما يعادل ٢٠٥ مليار دولار، وأن ٣٠% من المياه هي من حصة الأراضي المخصصة لزراعة هذا المحصول (١٢) وهذا هو واحد من الأسباب الأساسية في انخفاض المدخرات للقطاع العائلي وبالتالي انخفاض قيمة المبالغ المخصصة للاستثمار في الوقت الذي تعتبر أن هناك فرصة تاريخية كما عبر عنها مدير البنك الدولي في صنعاء عندما ذكر بأن البنك الدولي اعتمد مؤخراً إستراتيجية الدعم الخاص باليمن حيث بلغ حجم التمويل خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ حوالي ٤٠٠ مليون دولار أمريكي لتشمل (١٩) مشروعاً في مجالات التعليم والمياه وبناء الطرق الريفيه والكهرباء، فيما ترى كم من عشرات المشاريع يمكن أن تقوم بها الجهات المختصة في اليمن لو تم استقلال جزء فقط من الهدر المالي المنفق على القات وبموجب الأرقام المذكورة أعلاه، فالمطلوب على الأقل التقنين في استهلاكه أسبوعياً وليس تركه أن كان ذلك مستحيلاً.

(٤) ضعف البنية التحتية والمكونات الأساسية للاستثمار في القطاع السياحي الذي يعتبر من القطاعات الواعدة حيث لا يزال يمثل فقط ١.٢% من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٥ بسبب عدم وجود الطرق الكافية والفنادق السياحية المطلوبة وعدم وجود المرافق المساندة وكذلك عدم وجود الوعي السياحي الكافي عند أفراد المجتمع لاسيما من سكان المناطق التي توجد فيها المرافق السياحية وبالتالي شعور المستثمر والسائح في نفس الوقت بعدم الأمان لزيارة هذه المرافق أو الاستثمار فيها .

(٥) عدم وجود أسواق للأوراق المالية حيث أن بورصة الأوراق المالية تعد من الوسائل المهمة في تعبئة ادخارات القطاع العائلي وحتى قطاع الأعمال وبالتالي توجيه هذه المبالغ للمشاريع الاستثمارية المختلفة .

## السياحة والاستثمار السياحي

بما أن السياحة لم تعد في يومنا هذا مجرد نشاط ترفيهي اجتماعي فقط بل تعتبر السياحة اليوم صناعة لها أبعادها واهدافها ومساهماتها في الدخل القومي والنتائج المحلي الاجمالي لاي بلد لا توجد صناعة في العالم وجدت لها رواجاً وانتشاراً مثلما لاقت صناعة السياحة لاسيما في السنوات الاخيرة بحيث اصبحت في بعض دول العالم تمثل المصدر الرئيسي لايراداتها بل هي شريان الحياة فيها(١٤) . لذلك سوف لانخوض في تعريف السياحة لغوياً وكذلك تطور السياحة على مدى وجود الانسان على هذه الارض وسنكتفي بالاشارة الى صناعة السياحة.

وبما ان السياحة صناعة لذلك فانها تتأثر بالتقدم العلمي والتقني وقد ظهر هذا جلياً بعد الحرب العالمية الثانية حيث حصل التطور في وسائل النقل البري والبحري والجوي وكذلك التطور الحاصل اليوم في الاتصالات ومناحي الحياة الأخرى وهذا كله بدوره قد ساعد كثيراً على

تطور وازدياد حركة السياحة حيث رافق ذلك تطوري البنية التحتية للسياحة من طرق مواصلات وفنادق وما شابه ذلك من مبررات في البنية التحتية وكذلك البنية التحتية .

ان صناعة السياحة تبنى على ثلاث اركان رئيسة الا وهي النقل والايواء والبرنامج السياحي المعد لهذا الغرض وان صناعة السياحة تعتبر صناعة تصديرية كونها تؤدي الى تدفق العملات الاجنبية (الصعبة ) الى داخل البلد لذلك يمكن ان تسمى بصناعة الصادرات غير الملموسة (الخدمات) لذلك ومن هذا المفهوم تعتبر السياحة نشاط فعال ومساهم بصورة مباشرة في بناء نشاطات الاقتصاد الوطني المختلفة وهي في نفس الوقت عنصر تنشيط للقطاعات الاقتصادية والتجارية المختلفة الصغيرة والمتوسطة وكذلك لها تأثير مباشر في تفعيل وتحريك الخدمات التجارية المالية والمصرفية كما تؤثر في تحسين الظروف الاجتماعية وظروف البيئة بالإضافة لذلك انها تؤدي الى تحسين الوضع الاقتصادي للبلد وذلك بزيادة الدخل وتحسين الرواج الاقتصادي كما ان هناك بعض الدول قد اهتمت بالسياحة لرغبتها في توفير التسهيلات واقامة المنشآت السياحية للمواطنين ذو الدخل المحدود بقصد تشجيعهم على السفر لتطوير مستواهم الاجتماعي والثقافي وهو ما اطلق عليه (السياحة الجماهيرية) والتي تنظمها بعض الجمعيات والنقابات كما توجد انواع اخرى للسياحة منها السياحة الدينية وكذلك السياحة العلاجية او الصحية لاسيما في المدن التي تقع فيها المياه

## الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

المعدنية ومراكز العلاجات المختلفة وان الاردن من بين هذه الدول التي اهتمت وبشكل مبكر بفندقة المستشفيات والتي ساهمت في دفع القطاع الصحي الاردني خطوات كبرى الى الامام ومن ثم انعكس ذلك على مجمل نشاطات الاقتصاد الاخرى لاسيما في مجال الفنادق والسياحة. بالتأكيد هناك عوامل مشجعة للسياحة مثل توفر الطرق الجيده والاتصالات الحديثة والامن وسهولة اجراءات السفر والتعامل الجيد مع السائح من قبل افراد المجتمع في بلد القدم وكذلك وجود الفنادق واماكن الايواء المريحة بالاضافة الى وجود برامج سياحية تؤدي بالسائح الى تحقيق اهدافه واشباع رغباته وحصوله على حاجاته التي جاء من اجلها.

وعلى ولاهية هذه الصناعة الحيوية يستلزم مايلي(١٥)

- ١- اعطاء اهمية كبيرة للتخطيط السياحي السليم والتركيز على دراسات الجدوى في الاقتصاد والبحوث السياحية ومتابعة عملية التسويق السياحي وبما يؤدي الى استثمار كل الفرص المتاحة وبافضل مايمكن .
- ٢- التركيز على بناء مؤسسات تعليمية وتدريبية سياحية وفندقية بمستويات مختلفة والاستفادة من خبرة الدول المتقدمة في هذا المجال وذلك بتدريب كادر متخصص لهذا العمل وتثقيفهم بما يمكنهم من اداء اعمالهم بافضل صورة.
- ٣- التنظيم الفعال للمؤسسات السياحية وادامتها وصيانتها وتوفير افضل الخدمات فيها وبما يعزز ثقة السائح بهذه المؤسسات .
- ٤- الحرص الشديد على تطوير هذا القطاع الخدمي الهام من خلال القيام بالدراسات المستمرة واجراء البحوث والاحصائيات عن طريق الاستبيانات المعدة لهذا الغرض .
- ٥- تطوير كافة المرافق المعدة للسياحة وعدم الاقتصار على جانب او مرفق واحد دون غيره فيجب الاهتمام بالفنادق وبنيتها وينفس الوقت الاهتمام ببنية المطاعم واماكن الراحة وكذلك تطور وسائل النقل والاتصالات بما يتلائم مع طبيعة هذا القطاع الحيوي.

### أهمية السياحة:

تنحصر اهمية السياحة فيها ما يلي:

- ١- من الناحية الاقتصادية الحصول على العملات الصعبة وتغطية العجز الذي قد يحصل في ميزان المدفوعات للدولة .

- ٢- حث القائمين على هذا القطاع بالايجاز الى بعض الجهات ذات العلاقة بتطوير طرق المواصلات المختلفة بما يؤدي الى تسهيل تقديم الخدمات السياحية.
- ٣- احدى انعكاساتها هو نشر الثقافة العامة من خلال الاطلاع على الاماكن الجغرافية التاريخية والدينية وما شابه ذلك ومن خلال التقاء الاراء والافكار ما بين مختلف السياح وعلى مختلف مستوياتهم وثقافتهم .
- ٤- تساهم في تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية كالصناعة والزراعة والتجارة وقطاع الخدمات مثل اعمال البنوك.
- ٥- ولغرض انجاح السياحة في كل بلد ولاسيما في بلداننا النامية يجب ان يتم تحقيق مميزات ما يسمى بالمزيج السياحي والمكون من :
- أ- النقل بمختلف انواعه البري ، والبحري، والجوي وما يلحق بذلك من ضرورة ايجاد المؤانى والمطارات والشركات ذات العلاقة ومتوفرة فيها كافة المستلزمات .
- ب- الايواء ( السكني) : اي وجود فنادق بمختلف المستويات والدرجات وذات كفاءة عالية من ناحية الراحة والنظافة وكذلك وجود شقق سياحية فندقية ومخيمات وغرف مزرعة.
- ج- البرامج : اي برامج جاهزه يعرف بها السائح مقدماً حيث يمكن له معرفة الوجهة التي يريد سواء هي زيارة المتاحف او الاماكن الدينية والاثريّة والتاريخية والعلاجية والترفيهية.
- من الركائز الاساسية لتطوير السياحة ضرورة توفر متطلبات هذه الصناعة من كل من(١٦)
- ١- البنية التحتية: والتي تتضمن توفر الخدمات الاساسية لقيام اي مشروع سياحي واقامة منطقة سياحية وما تسمى بالقرى السياحية الا وهي شبكات المياه الثقيلة والمياه العذبة والكهرباء والغاز وشبكة الهاتف وخدمات الصحة والطرق والبنوك.....الخ
- ٢- البنية الفوقية: مصطلح يطلق على منشآت الاقامة والايواء من الفنادق والشقق السياحية والمخيمات ومكاتب المعلومات السياحية ووكلاء السفر والشركات السياحية ومكاتب اجارات السيارات و المترجمين وادلاء السياحة والمسارح و الملاعب وغير ذلك.
- دوافع السياحة: هناك العديد من الدوافع ويمكن حصرها بمجموعات تتضمن كل مجموعة انواع من هذه الدوافع(١٧)

## الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

- المجموعة الاولى، ثقافية- تاريخية- تعليمية
  - المجموعة الثانية؛ الراحة والاستجمام والترفيه.
  - المجموعة الثالثة؛ دوافع دينية وتختص بها السياحة الدينية
  - المجموعة الرابعة، دوافع صحية وتدخل ضمن السياحة العلاجية
  - المجموعة الخامسة؛ دوافع اقتصادية وتدخل ضمن مايسمى بسياحة رجال الاعمال
  - المجموعة السادسة؛ دوافع عرقية (وطنية) وتأتي ضمن مايسمى بالمغتربين وبذلك تتم زيارة البلد الام وتجديد الروابط بين الاهل ومكان الميلاد والطفولة والحنين للاصدقاء والاقرباء.
  - المجموعة السابعة؛ دوافع رياضية (لمشاهدة مباراة او تشجيع فريق رياضي او المشاركة في دورة رياضية وغير ذلك من اسباب التمتع الرياضي).
- كل الدوافع المذكورة تدفع بالبلد الذي فيه اي نوع من انواع السياحة المرتبطة بذلك ان يركز في برامجه الاعلانية والترويجية على تسويق نوع السياحة المتميز فيها او التي يتمتع بالميزة النسبية فيها على الاقل بين دول العالم الاخرى وبالتالي عليه ان يهتم وينشط هذا النوع من السياحة كي يحوله الى مورد يرقد من خلاله اقتصاده الوطني.
- لا بد ان لا ننسى بان هناك نوعين من السياحة على المستوى الوطني:
- ١- السياحة الداخلية والتي تستحق التركيز والاهتمام وذلك بزيادة الوعي السياحي عند مواطني البلد وهذا بدوره سيعزز تفهمهم واحترامهم للسياح الاجانب لان المواطن سيشعر بانة يتمتع بتضخ الخدمات التي يتمتع بها السائح الاجنبي مما يولد عنده رغبة التقرب الى هؤلاء وتقديم المساعدة لهم اينما وحيثما وجدوا بدلا من الحقد عليهم كذلك فان السياحة الداخلية تساهم في القضاء على البطالة وفي تطوير وتحسن البنية التحتية للبلد.
  - ٢- السياحة الخارجية والتي تعتمد على:
- توفر الخدمات السياحية بكل اتجاهاتها
  - توفر الامن والاستقرار
  - توفر الحرية وعدم التعصب في البلد
  - احترام السياح واعتبارهم ضيوف

- ثبات القوانين داخل البلد
- سهولة الحصول على سمة دخول
- انخفاض وثبات الاسعار بالسلع والخدمات
- تطور البنية التحتية من وسائل نقل واتصالات وخدمات مصرفية.

وبما ان السياحة في العصر الحديث تعد في كثير من دول العالم من دعائم الاقتصاد القومي ومصدراً رئيساً من مصادر الدخل وعنصراً هاماً من عناصر دعم الموازنة للدولة فاصبح بذلك النقد الاجنبي الذي تدره السياحة على الدول اهم ما يشغل فكر رجال الاقتصاد والذين اعتبروا السائح بمثابة السلعة المنتجة المعدة للتصدير تسعى كل الدول للحصول عليها وجذبها بكافة الوسائل حيث زادت موارد دولة ما عن طريق السياحة كلما زادت قدرة هذا البلد على تخصيص جزء من موارده لترفيه شعبه وفي نفس الوقت تطوير البنية التحتية والوقفية للسياحة كذلك فالسياحة تساهم في تنشيط جوانب مهمة في نشاط التجارة الدولية كما تؤثر وبشكل مباشر على قاعدة التبادلات والالتزامات المالية لذلك كله اعتبرت السياحة صناعة متكاملة ومركبة في نفس الوقت وانها تقوم على عناصر هامة يمكن ان نطلق عليها عناصر المزيج السياحي وهي:

- 1- المادة الاولية والمتمثلة بالجواذب الطبيعية كالجبال والبحار والغابات وكل ما تحويه الطبيعة من ظواهر جذابة كما تتضمن جواذب غير طبيعية من صنع الانسان كالضادق الفاخرة والمطاعم ووسائل التسلية ووسائل المواصلات وخدمات المصارف والمسارح والعمارة القديمة التي تمثل التراث وكذلك العمران الحديث
- 2- راس المال وكيفية توجيهه للاستثمار في القطاع السياحي
- 3- العمل وما يمثله من قوة مدربه ومهيئة لتنفيذ البرامج السياحية
- 4- الدعاية والاعلان والترويج ويمكن اعتبار المهرجانات الداخلية كمهرجان صنعاء الثقافي وتحويله الى وسيلة لجذب عقول النخب المستضافة وبالتالي تعتبر عامل للترويج وبذلك تكون تاثيراتها افضل بكثير مما يقام من لقاءات ومنتديات من خلال السفارات في الخارج والتي تصرف فيها المبالغ الطائلة دون اي مردود.
- 5- النقل وما يتضمن من وسائل للاتصال والمواصلات وضرورة تحديثها بما يخدم المشاريع السياحية والحفاظ على ديمومتها.

## الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

٦- البنية التحتية والفوقية وما تتضمنه من بناء طرق ومشاريع الخدمات الصحية ونصب شبكات المياه والهاتف وماشابه بالإضافة الى تجهيز وبناء الفنادق والمصارف والشقق الفندقية والسياحية ومكاتب السياحة والمعلومات.

إن للاستثمار السياحي مردودات ايجابية كثيرة منها:

- ١- جذب العملات الاجنبية من خلال جذب السياح الى داخل البلد وتساهم في ذلك سياسات الاعلان والترويج للتسويق السياحي وكيفية استثمار الفرض السياحية.
- ٢- تنشيط الانتاج المحلي ولاسيما التراثي الفولكلوري وبالتالي انتعاش بعض جوانب الاقتصاد الوطني وبما يساهم في تقليل البطالة وتشغيل الايدي العاملة.
- ٣- تبادل الثقافات بين السياح وابناء البلد وبالتالي خلق ثقافات جديدة قد تؤثر في بلورة مجتمع متوازن ثقافياً واجتماعياً.
- ٤- قد يكون للسياح تاثيرات غير مباشرة لتنشيط الاستثمار ليس في مجال السياحة ذاتها وانما في مجالات اقتصادية اخرى انتاجية وخدمية تصب في خدمة الاقتصاد الوطني بشكل عام وفي خدمة السياحة بشكل خاص.

### السياحة في اليمن :

لايد لتقويم اية مرحلة لاسيما اذا كنا نعلم بان المسيرة متعثرة في ذلك الجانب الاقتصادي او السياسي او الاجتماعي ، ان نبرز اسبابه وسلبياته كي نتجاوزها نحو التصحيح والاصلاح فمن الاسباب التي تؤدي الى ضعف السياحة في اليمن الوضع الاجتماعي غير المتوازن في بعض المناطق والتي تعتبر مناطق تاريخية سياحية مهمة والذي ادى في بعض الاحيان الى الاعتداء المادي المباشر على بعض السياح الاجانب مما احدث ردة فعل سلبية تجاه اليمن والشعب اليمني لذلك فان وزارة السياحة والجهات المسؤولة عن هذا النشاط من هيئات سياحية وثقافية وغيرها لايد لها ان تسلسل اولوياتها وتضع البرامج العلمية المدروسة للبدء بتغيير بعض المفاهيم الاجتماعية في مثل هذه المناطق وتعزيز ارتباط افراد المجتمع فيها بالمصالح الوطنية العامة وتغليبها على بعض المضردات المتطرفة غير الواعية وهناك الوسائل الكفيلة منها افهام المواطن المعنى بان مثل هذه النشاطات هي لخدمته ، وذلك من خلال تشجيعه على معرفة مردودات السياحة على تطور بلدته وكذلك بناء بعض البنى التحتية و الفوقية التي تهين الاجيال الجديدة لقبول التغيير الثقافي والاجتماعي الناتج عن طبيعة هذا النشاط كذلك عن طريق تشجيع السياحة الداخلية وبالتالي عند التقاء اهل البلد فيما بينهم قد يؤدي ذلك الى خلق مايسمى بالقاعدة الثقافية الشعبية وبالتالي اشراك

## الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

المواطنين في هذه البلدان في مشاريع سياحية قد تجعل منهم بالتالي حريصين على مصالحهم ومن خلالها سيساهمون في الحفاظ على تطوير هذا النشاط الذي قد تتحمل الدولة العبء الأكبر فيه في الوقت الذي يمكن للقطاع الخاص ان يستثمر فيه وان يساهم في صناعة السياحة بشكل اكثر فعالية من خلال سياسة تحقيق الازياح وتعظيم الايرادات.

وفي اعتقادنا ان هناك مسائل جوهرية لا بد للهيئات المسؤولة عن نشاط الاستثمار السياحي في اليمن ان تاخذها بعين الاعتبار ومنها:

- ١- وضع خارطة استثمارية مفصلة للمشاريع (تحت الفرصة) تتضمن وضع قاعدة بيانات لكل المراكز السياحية لاغراض تعريف السياح الراغبين بزيارة الاماكن المختلفة في كل مجالات السياحة السابق ذكرها .
- ٢- التواصل مع البعثات الدبلوماسية والسفارات في الخارج لغرض المساهمة الفعالة في الاعلان عن برامج سياحية والعمل بجدية في هذا الجانب وفتح مراكز ثقافية سياحية لتنظيم زيارات مواطني تلك البلدان الى اليمن .
- ٣- زيادة الترويج السياحي لان السياحة الان تمر بمرحلة ما بين التقديم والنمو وفي كلتا الحالتين لاغراض التسويق تحتاج السلعة او الخدمة الى المزيد من الترويج والاعلان وبمختلف الوسائل المتاحة لغرض التعريف بتوعية الخدمة ومنافعتها سواء المكانية او الزمانية وسبل الحصول عليها . وكذلك للتعريف بالمناخ الاستثماري المتاح بالاضافة الى تجسيد نوعية الفرص الاستثمارية المتوفرة والتي قد تغيب عن بال الكثير من المستثمرين وذلك من خلال عقد المؤتمرات واللقاءات الخاصة بهذا النشاط (مؤتمرات استكشاف الفرص الاستثمارية).
- ٤- التفاوض مع بعض المؤسسات العربية والاجنبية وبحث امكانية المساهمة اوالمشاركة في تمويل المشاريع السياحية من خلال تمويل مشاريع خاصة بدراسات تفصيلية للمشاريع السياحية في القطاع السياحي ولانبالغ اذا ما قلنا بان الفرص الاستثمارية في مجال السياحة في اليمن هي الاكثر حظاً والافضل ربما للمستثمر من الكثير من البلدان ضمن ظروف الامن الطبيعية والتي تسعى اليمن جاهدة لتحقيقها للمستثمر من اين ماكان وذلك بحكم حضارة وتاريخ اليمن المعروفة ووفرت مواقعها السياحية الاثرية

المنتشرة في كل محافظات البلد وهي بحاجة فعلاً الى تحويلها الى مراكز سياحية فيها روح الماضي وتراثه وحياة الحاضر والمستقبل للاجيال الواعدة.ومما يمنح الامل في ان الجهات المسؤولة في اليمن قد ادركت ضرورة استثمار كل ما هو يمثل الحاضر والتراث

#### الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

اليمني وما ادل على ذلك اعداد البعثات الخاصة بالاثار العامة التي كانت سنة ٢٠٠٣ (١٦) بعثة عاملة لتصبح في سنة ٢٠٠٤م (٢١) بعثة متخصصة في علوم الاثار والتي تنوعت

جنسياتها وكانت كما يلي:

البلد	عدد البعثات في العام ٢٠٠٤م
ايطالية	٤بعثات
امريكية	٥بعثات
روسية	بعثة واحدة
المانية	٦بعثات
فرنسية	٤بعثات
البريطانية	بعثة واحدة

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي - الجهاز المركزي للاحصاء - الاحصاء السنوي لعام ٢٠٠٤م.

ان تشكيلة البعثات تدل ايضاً على تنوع العلاقات الثقافية المتوازنة بين اليمن ومختلف بلدان العالم وهذا احد العوامل المشجعة للاطمئنان بسياحة واعده في اليمن وكذلك يوضح عمق العلاقات بين اليمن والمانيا في هذا الجانب بشكل متميز من خلال اندفاع فرق البحث الالمانية واصرارها على التعاون في استكشاف المزيد من معالم الحضارة اليمنية.

كما ان المراكز الاثرية وعددها (٢١) موقعاً اثرياً تم العمل بها في سنة ٢٠٠٤م قد توزعت على كل من المحافظات التالية:

المحافظة	عدد المواقع الاثرية
البيضاء	اربع مواقع
حضر موت	خمسة مواقع
مارب	سبعة مواقع
ذمار	موقع واحد
اب	موقع واحد

الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

شبهه	موقع واحد
الحديدة	موقع واحد
عدن	موقع واحد

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي - الجهاز المركزي للإحصاء - الاحصاء السنوي

لعام ٢٠٠٤م.

نلاحظ من ان مدينة مارب احتوت على سبعة مواقع وينسبة حوالي ٢٢% من مجمل المواقع الاثرية التي تم العمل بها في سنة ٢٠٠٤م وهذا ما يدعو الى زيادة الاهتمام بعملية بث الوعي الاجتماعي والثقافي في هذه المنطقة بتجاه النشاط السياحي لانها تعتبر مورد طبيعي لا يستهان به وذلك باشتراك مواطني هذه المدينة بالمساهمة الفعالة عند اقامة مشاريع سياحية ليكون جزءاً منها ويدافعوا عن مصالح مشتركة هي مصالح المجتمع في الوقت ذاته .

اما في جانب السياح القادمين لزيارة اليمن خلال فترة الدراسة وحسب الاحصاءات المتوفرة لسنة ٢٠٠٤م ومن خلال ما يوضحه الجدول رقم (١) نجد ان عدد الليالي التي قضاها السعوديون للسياحة في اليمن قد وصلت الى (٧٤٢٧٩٤) ليلة بما نسبته (٤٥.٢%) من مجموع الليالي التي قضاها مجموع السائحين لنفس العام في اليمن والتي وصلت الى اجمالي (١.٦٤٢.٣٩٢) ليلة سياحية ثم ياتي الاسيويون عدا اليابان بالمرتبة الثانية وقد شكلت عدد لياليهم في فنادق اليمن بما نسبته (١٤.٢%) وبمجموع قدره (٢٣٥.٣٧٤) ليلة في نفس العام اما الاوروبيون فقد سجلوا ما نسبته (١٠.٤%) فقط اما الامريكيون فقد سجلو (٤.٤%) وقد مثلت نسبة الليالي التي قضاها الاستراليون اقل نسبة وهي (٠.٢%) اما السياح القادمون من اليابان فقد سجلت نسبة الليالي التي قضاها (٠.٦%) اما باقي العرب عدا السعوديون فقد كانت حصتهم في ذلك مانسبته (٢٠.٢%) اما الافريقيون فقد سجلو بما نسبته (٢.٨%) مما يؤكد لنا ضرورة الاهتمام بالترويج للسياحة في البلدان الاوربية واستراليا بشكل كبير لاسيما في فصل الشتاء الذي تبين فيه من جدول الاحصائيات المذكوره ان اعلى نسب لبقاء الاوروبيون والامريكيون واليابانيون في اليمن في فصل الشتاء حيث المناخ المعتدل في اليمن كما وان نسبة بقائهم تقل في فصل الصيف (من مايو-الى سبتمبر) وذلك بسبب الظروف المناخية المناسبة في بلدانهم اما بالنسبة للاشقاء السعوديون وغيرهم من الجنسيات الاخرى فتؤكد الاحصاءات على قدومهم الى اليمن خلال الاشهر من نوفمبر والغاية شهر مايو اكثر من اشهر السنة الاخرى لنفس السبب وهذا ما يؤشر ضرورة الاهتمام بالمنتجات والقرى السياحية وتركيز الجهود والتهيئة لها قبل فصل الشتاء استثماراً للمناخ المعتدل في هذا الفصل والذي تتميز به اليمن

## الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

حيث ان التطور السياحي في دول اوربا وامريكا بشكل خاص وبعض الدول العربية كالاردن ومصر وسوريا ولاستثمارهم الشرط الساحلي للبحر والذي يجعل من السياح العرب والاجانب التوجة الى تلك المناطق في فصل الصيف هروباً من الاجواء الحارة في مدنهم ولجوتهم الى المناطق الساحلية ومنهم السياح العرب والخليجيين بشكل خاص كما توجد محفزات مباحة في الدول الاخرى يمكن ان يحصل عليها السائح في بلدان اخرى لذا نحن نطالب بتطوير السياحة النظيفة والنظيفة فقط في اليمن التي تحافظ على عادات وتقاليد البلد وتعطي السائح فرصة التمتع بالاماكن التي يزورها على الاقل من دون ان يتعرض الى تاثيرات وانعكاسات الفساد الاداري كي نستطيع ان نشجع على اقامة المشاريع الاستثمارية في هذا المجال الاقتصادي والاجتماعي الحيوي.

اما بالنسبة لعدد المشاريع الاستثمارية في السياحة والتي يوضحها الجدول رقم (٢).

فقد زادت في عام ٢٠٠٤م عما كانت عليه في عام ٢٠٠٣م اذ كانت (٤٤) مشروعاً لتصبح (٥٥) مشروعاً وبنسب تراوحت ما بين (١٣٪) و(١٥,٢٪) على التوالي من مجموع المشاريع الاستثمارية في كافة القطاعات الاقتصادية ولنفس الاعوام المذكورة كما ان اجمالي التكلفة الاستثمارية للمشاريع السياحية قد سجلت في عام ٢٠٠٤م ما قيمته (٧ مليارات و٤٨٩ مليون ريال يمني) وبنسبة قدرها (٦,٥٦٪) وهي اقل بكثير من التكلفة الاستثمارية للعام ٢٠٠٣م والتي كانت (١١ مليار و٤٣٦ مليون ريال يمني) وبنسبة (١٠,٨٪) الا انها تضوق اجمالي التكلفة الاستثمارية للمشاريع الزراعية لنفس العام والتي سجلت ما بمجموعة مليارات و(٦٥٠) مليون ريال يمني وبنسبة (٢,٢٢٪) وهي نسبة خجولة في عالم الاستثمار كونه قطاعاً رئيساً في البلد.

اما المشاريع الخدمية (الاخرى) والتي قد تكون بنية تحتية لقطاع السياحة فان نسبتها تشير الى انها قد تهيء لمشاريع سياحية واعدة حيث ان نسبة اجمالي التكلفة الاستثمارية فيها قد احتلت المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي وكانت (١٢,٢٪) في العام ٢٠٠٣م لتقفز الى (١٩,٩٪) في العام ٢٠٠٤م وهذا ما يؤكد الاهتمام بقطاع السياحة حيث ان عدد المشاريع كان (٤٤) مشروعاً في عام ٢٠٠٣م ليصبح (٥٥) مشروعاً في العام ٢٠٠٤م كما ان المشاريع الخدمية المرافقة سجلت ارتفاعاً ملحوظاً للاعوام ذاتها اذ كانت (٧٢) مشروعاً لتصبح (٨١) مشروعاً على التوالي كذلك نلاحظ ان المشاريع الاستثمارية قد زادت في كل القطاعات الاقتصادية المختلفة من (٢٣٨) مشروعاً في العام ٢٠٠٣م لتصبح (٣٦٢) مشروعاً في العام ٢٠٠٤م واجمالي تكلفه استثمارية سجلت (١٠٦ مليار) و(١٧٤) مليون ريال يمني و(١١٤) مليار و(١٧٥) مليون ريال يمني للاعوام ذاتها بالتتابع .

الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

الجدول رقم (٢)

اعدد المشاريع الاستثمارية المسجلة وجمالي التكلفة الاستثمارية حسب القطاعات لعامي  
٢٠٠٢-٢٠٠٤م

السنة	٢٠٠٢م	٢٠٠٤م
القطاع		
عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة	٢٣٨	٢٦٢
عدد المشاريع الصناعية	١٧٢	١٩٤
التكلفة الاستثمارية	٧٥٦٢٩	٧٥٧٨٠
عدد المشاريع الزراعية	٤٢	٢٣
التكلفة الاستثمارية	٥٢٧٢	٢٦٥٠
عدد المشاريع السكنية	٦	٩
التكلفة الاستثمارية	٨١٢	٥٥٦٠
مشاريع خدمية	٧٢	٨١
التكلفة الاستثمارية	١٢٩٢٣	٢٢٦٩٦
مشاريع سياحية	٤٤	٥٥
التكلفة الاستثمارية	٤٤٣٦	٧٤٨٩
اجمالي التكلفة الاستثمارية	١٠٦.١٧٤	١١٤.١٧٥

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي - الجهاز المركزي للإحصاء - الاحصاء السنوي ٢٠٠٤م.

كما ان ارقام عدد السائحين المسجلين لدى وزارة السياحة والقادمين من اوربا وبلدان القارات الاخرى كما موضح في الجدول رقم (٢) قد زاد من (٧٢٨٣٦) سائح في عام ٢٠٠٠م الى (٢٧٣٧٣٢) سائح في العام ٢٠٠٤م ثم الى (٢٨٢٣٢٢) في العام ٢٠٠٦م اما عدد القادمين من اوربا فقد سجل انخفاصاً ملحوظاً في الاعوام ٢٠٠٢م ٢٠٠٣م وبعثتد انها بسبب ظروف الحرب في منطقة الخليج والتي انعكست على ذلك حيث كان عدد القادمين من اوربا قد انخفض الى (١٥٨٢٨) و(١٣٧٣٢) على التوالي لكنه عاد فسجل ارتفاعاً واضحاً في الاعوام ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م ليصبح (٢٦٤٥٦) سائح و(٣٢٧٨٨) سائح على التوالي مما يؤكد على ضرورة الاهتمام بالمرافق السياحية من قبل القائمين عليها في اليمن لجذب اكبر عدد من السياح من هذه المنطقة اما عدد القادمين للسياحة من العرب كما يوضح ذلك الجدول رقم (٤) فقد ارتفع من (٢٧.٦٩٢) سائح عام ٢٠٠٠م الى (١٧٨٧٣٤) عام ٢٠٠٤م ثم الى (٢٨١٢٠٦) سائح عام ٢٠٠٦م جلهم من السعودية التي بلغ عدد القادمين منها (٩٨٤٢) في العام ٢٠٠٠م ليزداد الى (١٢٣٧٩٩) سائح في

### الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

العام ٢٠٠٤م أي مانسبته (٢٢٪) و(٧٠٪) من مجموع السياح العرب على التوالي ثم الى (١٧٨٦٧٠) سائح عام ٢٠٠٦م وهذا مايشير الى ان السعودية وبسبب ظروف البلد المناخية الحارة والرطوبة في اكثر فصول السنة وقربها من اليمن وتقارب العادات والتقاليد فان مواطنيها يجذبون القدوم الى اليمن وبالتالي على الجهات المعنية في شؤون السياحة الاهتمام بالقادمين من السعودية واعطائهم الافضلية وتقديم كل التسهيلات بما يؤدي الى تشجيعهم لزيارة اليمن وكذلك اطلاقهم لاسيما رجال الاعمال منهم على الفرص الاستثمارية في مجال السياحة وتوفير كل التسهيلات بهذا الشأن بما يؤدي الى جذب رؤوس الاموال من بلادهم خاصة اذا ما وجدوا سبل الامان والاستقرار والتعامل النظيف من قبل المسؤولين والعاملين في النشاط السياحي والاستثماري وعلى الحكومة تقديم

الدعم المادي بشكل متميز للعاملين في النشاط الاستثماري بشكل عام وفي قطاع السياحة بشكل خاص كي يحصنهم من تاثيرات الفساد الاداري وليكونوا الخطوة الاولى على طريق الاصلاح الاداري في كل المؤسسات وفي كافة القطاعات لما لذلك من اهمية في دفع خطوات الاستثمار وبالتالي - التنمية لتأخذ طريقها الصحيح باستثمار الهدر الناتج عن الفساد الاداري والاقتصادي والمالي والذي يقدر بمبالغ لا يستهان بها. الجدول رقم (٢) و(٤).

عدد القادمين للسياحة والمقيدين لدى وزارة السياحة حسب المناطق خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م.

جدول رقم (٢)

السنة المنطقة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
اوربا	٢٤٨٢٥	٢٥٨٥٧	١٥٨٢٨	١٣٧٣٣	٢٨٦٠٨	٣٦٤٥٦	٣٣٧٨٨
اسيا	٨٣٤٢	٥٧٦٣	١٠٨٣٥	١٠٥٢٨٤	١٧٨٧٣٤	٢٩٠٣٢	٣٨٣٦٧
الامريكيين	٨١٦١	٣٥٠٩	٤٤٢٩	١٢٩٢٢	١٧٠٩٩	١٨٢٥٣	١٨٧٧
افريقيا	٥٦٥٨	٤٨٦٧	١٥٧٣	٦٧٥٢	٧٧٩٨	١٠٤٤٩	١٠٢٠٤
استراليا	٤٤٦	٤٤٦	٤٦٨	١٥٥٨٩	٤٠٧٦٠	١١٧٧	٩٩٦
الشرق الايوسط	٢٥٤٠٤	٣٤٧٠٤	٦٤٨٨٧	٣٧٧	٧٣٣	٢٤٠٧٠٣	٢٨١٢٠٦
الاجمالي	٧٢٨٢٦	٧٥١٤٦	٩٨٠٢٠	١٥٤٦٦٧	٢٧٣٧٣٢	٣٣١٠٧٠	٣٨٢٣٣٢

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي - الجهاز المركزي للاحصاء - الاحصاء السنوي

٢٠٠٦م.

الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

عدد القادمين للسياحة المقديدين لدى وزارة السياحة من العرب حسب الجنسية خلال الفترة  
٢٠٠٤/٢٠٠٦ م

جدول رقم (٤)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
مصري	٢٣٥٥	٢٥١٧	٢٥٠٩	٣٦٧٧	٨٤٦٤	٦٩٤٧	١٠٩١٥
اردني	٢٣٥٢	٢٥٦٩	٢٣٨٥	٢٦٨٩	٥١٢٩	٣٤٨٣	٦٠٦٠
سعودي	٩٨٤٢	١٤٤٠٤	٣٨٢٥٤	٥٩٦٦٩	١٢٣٧٩٩	١٦٢١٦٠	١٧٨٦٧٠
عراقي	٢٥٤٣	٣٩٨٨	١٦٩١	٢٨٤٦	٣٩٤٥	١٦٨٧	٢٤٦٤
سوري	٢٢٧٨	٣٠٤٠	٣٧٢٧	٦٧٨٠	٧٣٠٧	٧٦٢٢	١١٠٤٤
سوداني	٢٢٨٨	٢٠٠٩	١٤٧٢	١٨٧٥	٣٠٥٥	٢١٧٩	٢٨٢١
آخرون	٥٠٣٤	٨١٨٦	١٤٨٤٩	٣٧٧٤٨	٢٧٠٣٥	٥٦٦٢٥	٦٨٢٣٢
الاجمالي	٢٧٦٩٢	٣٦٧١٣	٦٤٨٨٧	١٠٥٢٨٤	١٧٨٧٣٤	٢٤٠٧٠٣	٢٨١٢٠٦

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي - الجهاز المركزي للإحصاء - الاحصاء السنوي

٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ م

كما ان هناك بعض المؤشرات كما جاءت في الجدول رقم (٥) التي توضح مدى الاهتمام بهذا القطاع وكذلك الى مستوى الوعي الحاصل عند رجال القطاع الخاص والاتجاه نحو الاستثمار فيه حيث بلغت اعداد الفنادق (٤٢٥) فندقاً في العام ٢٠٠٣ م لتصبح (٥١٦) فندقاً في العام ٢٠٠٤ م كما وصلت عام ٢٠٠٦ م (١١٦٦) فندقاً اي بنسبة زيادة قدرها (١٢٦٪) تقريباً كما ان اجمالي العائدات السياحية قد سجلت ما قيمته (١٢٩) مليون دولار في العام ٢٠٠٣ م لتصبح (٢١٤) مليون دولار عام ٢٠٠٤ م ثم وصلت الى (٢٠٩) مليون دولار عام ٢٠٠٦ م كما زاد عدد الزائرين للمتاحف من (٢٦٢٥٨) زائر عام ٢٠٠٣ م الى (٢٤٦٩١٩) زائر في العام ٢٠٠٤ م وهذه كلها مؤشرات على التطور الحاصل في هذا القطاع وعلى بروز اهميته سنة بعد اخرى مما لايعنى احد اذا ما اهمل او اضاع فرصة النهوض بهذا القطاع كما ان سياسة الترويج بالنسبة للمتاحف يجب ان تكون اكبر وتاخذ مساحة اعلامية واهتمام بكل الوسائل كما نؤكد هنا على الاهتمام المادي والجوهري ببنية المتاحف وصيانتها وصيانة ما فيها من رموز اثرية وحضارية وتاريخية قل مثيلها في العالم كونها انعكاس لحضارة آلاف السنين.

الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

جدول رقم (٥) يبين عدد الفنادق للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٤-٢٠٠٦م

السنة	عدد الفنادق	اجمالي العائدات السياحية بالمليون دولار امريكي	عدد الزائرين للمتاحف
٢٠٠٣	٤٣٥	١٢٩	٢٢٦٢٥٨
٢٠٠٤	٥١٦	٢١٤	٢٤٦٩١٩
٢٠٠٦	١١٦٦	٣٠٩	—

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي - الجهاز المركزي للإحصاء - الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٦م.

تم تنظيم الجدول واحتساب النسب الموجودة في البحث من قبل الباحث من مجموعة جداول من المصدر

كما لو نظرنا إلى الجدول رقم (٦) الذي يوضح عدد الفنادق وطاقتها الايوائية في محافظات الجمهورية بحسب درجاتها للعام ٢٠٠٦م يشير الى ان عدد الفنادق في عموم الجمهورية (١١٦٦) فندق وتشمل (٢٢١٦٣) غرفه وتحتوي بمجملها على (٥٠٢٨١) سريراً فقط في حين ان عدد القادمين للسياحة الى الجمهورية في نفس العام وهو العام ٢٠٠٦م وكما هو موضح في الجدول (٧) (٢٨٢٣٣٢) سائح وان معظم الفنادق من الدرجة (نجمة واحدة) والتي شكلت ما مجموعه (٧٧١) فندقاً من اصل (١١٦٦) فندق اي مانسبته (٦٠٪) اما الفنادق من الدرجة خمسة نجوم فانها حوالي (٠,٧٪) وان الفنادق من درجة اربعة نجوم شكلت (٢٪) فقط اما ثلاثة نجوم فقد سجلت مانسبته حوالي (١٠٪) اما فنادق بدرجة نجمتين شكلت حوالي (١٤٪) وهذه الاعداد من الفنادق غير موزعة بشكل يتناسب مع حجم المدن والمحافظات التي تتمتع بتاريخ حضاري ومناطق اثرية معروفة للعالم والتي قد تكون مصدر اساسي في جذب السياح اليها كما هي منطقة (مارب - إب - حجة - المحويت) والتي تعتبر من المناطق التي تتمتع بطبيعة غاية في الجمال من كل النواحي. كذلك نلاحظ من نفس الجدول ان القادمين من الشرق الاوسط يتزايد عددهم بشكل كبير وما لوحظ من العام ٢٠٠٤م الى العام ٢٠٠٦م وعليه لا بد من ملاحظة ذلك ومعرفة الظروف التي يحتاجونها من فنادق ودرجة هذه الفنادق ونوعية الغذاء وما يجب ان تراث والى ماشابه ذلك كي تقوم وزارة السياحة والهيئات المعنية بتطوير المرفقات التي تهتم هذه المعامير لغرض تشجيعهم على القدوم الى اليمن وكذلك نلاحظ بان عدد السياح الاوروبيين أيضاً يتزايد ولو بتسنة ضئيلة الا ان هذا يعطينا

#### الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

مؤشراً على اهتمام هذه البلدان بما موجود في اليمن من حضارة وتراث واماكن سياحية تستحق الزيارة والاطلاع والتعرف على ثقافة هذا الشعب العريق كذلك القادمين من قارات اسيا فان اعدادهم تكاد تكون متساوية في السنوات المبينة في الجدول إلا ان معرفة اسباب عدم الزيارة ضرورية لغرض تطوير المرافق الساحية بما يتلام مع هذه المجموع ويلاحظ في الجدول رقم (٤) السابق ان النسبة الكبيرة من القادمين الى اليمن هم من السياح السعوديين الذين تراوحت نسبتهم من (٦٩.٥% في العام ٢٠٠٤م و(٦٧%) في العام ٢٠٠٥م و(٦٣.٥%) في العام ٢٠٠٦م من مجموع العرب القادمين خلال الفترة المذكورة الا ان اعدادهم المطلقة هي في تزايد مستمر كما في الجدول ذلك من الضروري الاهتمام بهذا الموضوع واعطاء هؤلاء السياح ما يمكنهم من الاستمرار وتقديم كافة التسهيلات وتهيئة الظروف المناسبة اما بالنسبة للعرب من الجنسيات الاخرى فيلاحظ وجود تطور بسيط في اعداد القادمين يحتاج ذلك الى وضع خطط كفيفة بزيادة هذه الاعداد من خلال اقامة مهرجانات ومؤتمرات ودعوات خاصة لزيارة اليمن لمواطني هذه الدول للتعرق أكثر على المناطق السياحية والطبيعية في اليمن وبالتالي عقد الصفقات للمجموع السياحية المرتقبة . حيث ان اعداد العرب بشكل اجمالي من العام ٢٠٠٤م الى العام ٢٠٠٦م قد حصلت فيه زيادة واضحة جداً عندما كان العدد (١٧٨٧٣٤) سائح في العام ٢٠٠٤م ليصل الى (٢٨١٢٠٦) سائح اي بنسبة زيادة مئوية وقدرها (٥٧%) وهذا مؤشر ممتاز يؤكد ليس فقط على جهود المؤسسات السياحية وانما يؤكد صحة السياسة العامة في البلد. اما بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المسجلة فانها تبعث على الامل عندما تنظر اليها الا انك تعود لتتالم عندما ترى بان عدد المشاريع المنفذة او قيد التنفيذ اقل بكثير من ذلك.

عدد القادمين للسياحة والمقيدين في وزارة الثقافة والسياحة وعدد الليالي السياحية والعائدات السياحية خلال السنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٠م

البيان السنة	اجمالي الواصلين	اجمالي الليالي السياحية	متوسط ائفاق السائح في الليلة بالدولار	
			بالمليون ريال	بالمليون دولار
٢٠٠٠	٧٢٨٣٦	٤٧٢.٤٣٦	١٦٠	١٢.٤٩٨
٢٠٠١	٧٥١٤٦	٢٢٥٤٣٨	١٧٠	٦٤٦٠
٢٠٠٢	٩٨٠٢٠	٥٨٨.١٢٠	١٨٠	١٨٩٠٠
٢٠٠٣	١٥٤٦٦٧	٩٢٨.٠٠٢	١٥٠	٢٥٤٧٤
٢٠٠٤	٢٧٢٧٢٢	١.٦٤٢.٣٩٢	١٣٠	٣٩٥٩٠
٢٠٠٥	٣٣٦٠٧٠	٢٠١٦٩٩٤	١٢٠	٥١٠٩٠
٢٠٠٦	٢٨٢٣٣٢	٢٢٩٣٩٩٢	١٣٥	٦١١٨٢

## الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

فمن خلال الأرقام الإحصائية المذكورة في الجدول رقم (٨) فإن مجموع المشاريع الاستثمارية المسجلة (كافة القطاعات) للأعوام ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م هي (٤١٠) و(٣٦١) على التوالي والمنفذة منها وقيد التنفيذ (٢٩٩) و(١٨٥) على التوالي وينسب (٧٠٪) و(٥١٪) على التوالي ويانخفاض قدرة (١٩٪) للعام ٢٠٠٦م عن العام ٢٠٠٥م وهذا الانخفاض قد يكون لأسباب كثيرة لاسيما في مجال الاستثمار وأخص بالذكر أسباب الفساد الإداري والمالي وانعكاساته على المستثمرين بالرغم من تأكيدات قوانين الدولة ومنها قانون الاستثمار على اتباع كافة التسهيلات للمستثمرين وفتح باب الاستثمار على مصراعية من خلال قانون الاستثمار للعام ٢٠٠٢م إلا أننا نرى أن هناك تعثر في تنفيذ المشاريع الاستثمارية كما أننا لا يمكن أن ننسى أن هناك بعض الأيدي العابثة التي تحاول تعكير الأمن والاستقرار والتي تكون هي سبب آخر أساسي من أسباب التعثر في مجال الاستثمار لأنه كما هو معلوم للاستثمار مناخ وأهم عناصر هذا المناخ هو الاستقرار الأمني والسياسي في البلد .

أما بالنسبة للمشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة فإن نسبة ما انجز في العامين ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م والذي يتراوح ما بين (٦٩.٥٪) و(٥١٪) من الاستثمارات للمشاريع السياحية المسجلة حسب ما مؤشر في جدول الإحصاءات رقم (٨)

عدد المشاريع المسجلة والتقديرية وقيد التنفيذ لدى الهيئة العامة (القيمة بالآلاف ريال)  
للاستثمار خلال الفترة ١٩٩٢/٢٠٠٦م

المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ				المشاريع المسجلة			
نسبة التنفيذ	عدد العمال	الكلفة الاستثمارية	العدد	عدد العمال	الكلفة الاستثمارية	العدد	السنوات
٦٥.٣٥	٢.٠٣٥	١٢.٧٢٧.٧١٥	١٢٢	٤٤٩٠	١٥.١٧٧.٨٢٢	٢٠٢	١٩٩٢
٦٣.٤٧	٢.٧٠٩	١٣٢٩٧٨٥٤	١٧٢	٣٨٧٣	٢٢.٤٦٠.١٩٣	٣٧١	١٩٩٣
٦١.٥٠	١.٩٢١	٦٣٥٩٣٦٤	١١٥	٣٩٧٦	١٨.٦٣٦.٦٣٤	١٨٧	١٩٩٤
٥٢.٧٨	٣.٣٠٢	٢٦٦٩٢٠٩٨	١٧١	٦٣٣٠	٦٧.٢٦٨.٩٤٧	٣٢٤	١٩٩٥
٤٨.٤٢	٣٦٣٤	٣٩٧٥٠٦٠٠	٢١٥	٩٧٤٢	٩١.٧٢٢.٩٨٩	٤٤٤	١٩٩٦
٦١.٨٨	٧٤٣١	٦٥٨٦١١٨٦	٣١٠	١٩٢٥٠	١٠٧.٠٤٩.٨٨٤	٥٠١	١٩٩٧
٧١.٠٨	٧٣٢٤	٤٨٥٠٦٤٨١	٣٥٤	١٨٥٨٤	٧١.٦٤٥.٣٦٢	٤٩٨	١٩٩٨
٦٤.٥٣	٦٤٣٠	٥٨٢٦٠٧٦٨	٣٦٢	١٨١٢٧	٨١.٥٠٨.٢١٦	٤٠٦	١٩٩٩
٦٧.٥٣	٥٤١٠	٨٦.٨٩٧٩٨٠	٣٦٢	١٣٨٠١	١٣٣٥٠٩٧٦	٣٨٨	٢٠٠٠
٧٥.٨٢	٨٢٥١	٤٤.٩٢٩.٧٧٦	٣٧٦	١٢٩٩٥	٨٢٧٠٧٣٢٢	٣٦٤	٢٠٠١
٧٦.٧٤	٧٠١٢	٨١٣٧٨٤٢٠	٣٩٧	١٥٧٩٠	١٠١٧٢١٤٣١	٣٨٧	٢٠٠٢

الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

٦٨.٩٣	٧٢٥٢	٧٨٩٨٨٨٧٨	٢٢٢	١٤٨٥٢	٩٢٤٦٨٥٤٠	٣٢٨	٢٠٠٣
٦٩.٩٢	٩٣٥٤	٨٧٦٦٦٦٦٨	٢٧٩	١٢٥٦٦	١١١٥٨٩٢٨٦	٣٩٩	٢٠٠٤
٧٢٩٣	٨٣٦٢	١٠٢٧٩٦١٢٢	٢٩٩	١٤٠٩٢	١٢٨٥٩٦٧٩٣	٤١٠	٢٠٠٥
٥١.٢٥	٧١٦٢	١٢٨٧٤٧٦٦٠	١٨٥	١١٨٣٦	٢٩٢٤٣٦٠١٣	٣٦١	٢٠٠٦
٦٢.٢١	٨٧٦٨٩	٨٨٢٩٦١٣٧١	٢٥٦٢	١٨١٢٠٥	١٤٢٩٥٤٠٥٠٨	٥٤٨٠	الاجمالي

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي - الجهاز المركزي للإحصاء- الاحصاء السنوي ٢٠٠٤م.

فإنها بالتأكيد جزء من الحركة الاستثمارية الا انها تعتبر الافضل على الاقل من المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي وقطاع الاسماك او قطاع المشاريع الخدمية الاخرى وقد تضاهي ماهو منتج او منتج في القطاع الصناعي كما تؤكد الارقام الاحصائية ولكنها لاتواكب مستوى اعدد القادمين والمهتمين بزيارات المناطق السياحية في اليمن على اقل تقدير وبموجب الارقام الاحصائية التي تعرض لها البحث.

الاستنتاجات:

١- من خلال الارقام التي لاحظناها في الجداول الخاصة باعداد السياح سواء كانوا الاجانب من الاوروبيين او الامريكانيين والاسيويين وغيرهم او من خلال اعداد القادمين من العرب بمختلف جنسياتهم ان هناك تزايد مستمر في اعداد القادمين وهذا مبعث امل على ان اليمن اصبح من الدول المعرفة لدى الكثير من بلدان العالم وهذا لم ياتي من فراغ وانما بسبب تطور علاقات اليمن الاقتصادية والثقافية والسياسية مع دول العالم المختلفة وتثبيت اطرها الصحيحة بما يتناسب مع حجم اليمن الحضاري والتاريخي والدور الذي يجب ان تلعبه وتقوم به على المستوى العربي والاقليمي والدولي .

٢- ان ما لاحظته الباحث من خلال ارقام القادمين خلال الفترات التي تمت مناقشتها خلال البحث ان القادمين في الفترة من شهر اكتوبر وحتى شهر ابريل يشكلون النسبة الاكبر على مدى كافة الاعوام وهذا ما يؤكد ان القادمين من الاجانب ( الاوروبيين والامريكانيين والاسيويين ) يحاولوا التمتع بظروف طبيعية واجواء معتدلة في فصل الشتاء اي خلال الاشهر المذكورة حيث ان الظروف المناخية عندهم في هذه الاشهر بارده جداً كما هو معلوم وكذلك بالنسبة للاخوة العرب لاسيما من دول الخليج والسعوديين على وجه الخصوص حيث انهم يحاولون قضاء فترات السياحة في هذه الاشهر بسبب ظروف اليمن المناخية المعروفة، اما في الصيف فان اكثر مواطني الخليج يتوجهون الى اوربا لقضاء

## الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

فترات الأشهر ما بين مايو وسبتمبر وعلية لا يبد من التهيؤ للموسم السياحي للأشهر المذكورة والاستعداد له واعتباره الموسم السياحي للبلد .

٢- لاحظنا أيضاً ومن خلال الاحصائيات قلة الفنادق من الدرجة الاولى ( ذات خمسة نجوم ) وكذلك ذات اربعة وثلاثة نجوم وانها موزعة بشكل غير مدروس من الناحية الاقتصادية التي تستخدم هذه القطاع الحيوى الا وهو قطاع السياحة لاسيما وان الارقام تشير الى تزايد اجمالي السائحين بشكل عام من سنة الى اخرى . كما هو موضح في الجدول رقم (٦)

٤- لاحظنا أيضاً ان عدد السياح الاوربيين و الاسيويين على وجه الخصوص في تذبذب بين السنوات التي تم دراستها او التركيز عليها من ٢٠٠٤-٢٠٠٦ وهذا يعطي مؤشر على عدم وجود خطة للاعلان والترويج السياحي من جهة وكذلك الى عدم التنسيق بين وزارة السياحة (المسؤولين عن هذا القطاع) والهيئات والوزارات الاخرى كهيئة الاستثمار مثلاً وعدم التوفيق بين البرامج الموسوعة من قبل الاطراف الاخرى كوزارة الثقافة والمؤسسات الاخرى .

٥- كذلك وللأسف الشديد لاحظنا من خلال الاحصاءات المعروضة ان المشاريع المنفذة و قيد التنفيذ من المشاريع الاستثمارية السياحية كانت حوالي (٦٩,٥%) للعام ٢٠٠٥ ثم انخفضت الى (٥١%) في العام ٢٠٠٦م حيث وهو نفس الحال بالنسبة لمجمل المشاريع الاستثمارية في كافة القطاعات كما ان القطاع الزراعي يشكو من ضعف كبير في مجال الاستثمار كما اكدته الارقام وكذلك مشاريع الثروة السمكية وان هذا يدعو للقلق وعلى المعنيين الالتفات الى هذا الامر حيث ان عدد المشاريع المسجلة في عام ١٩٩٧م كانت (٥١١) مشروع والمنفذ منها (٢١٠) مشروع وهي اعلى مما عليه في العام ٢٠٠٦م كذلك في العام ١٩٩٨م.

٦- لاحظنا من خلال الارقام الاحصائية ان عدد السياح السعوديين تفوق على كل السياح الاخرين من العرب والاجانب ومن مختلف دول العالم حيث كانت نسبتهم حوالي (٤٦,٧٢%) في العام ٢٠٠٦م وان دل على شيء فانما يدل على تقارب الثقافات والحضارات ما بين الدولتين باعتبارها اساس لمنطقة الجزيرة العربية وتمتعهم بزيارة اليمن وتحقيق حاجاتهم ورغباتهم من جراء ذلك.

الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

كذلك لاحظنا من الجدول رقم (٩) بأنه وبالرغم من ان جمهورية الصين الشعبية تمثل المركز الاول كشريك اقتصادي من بين دول العالم وانها في صدارة قائمة العلاقات الاقتصادية اليمنية مع دول العالم كما تم توضيح ذلك في بداية البحث الا ان القادمين من الصين للعام ٢٠٠٦م لا يمثلون سوى (٠,٨٩) فقط من بين القادمين من انحاء العالم ويعد (١٠٤١٤) شخص وهذا يدل على عدم وجود قنوات ترويجية فعالة للوصول الى الشعب الصيني من خلال على الاقل الشركات وممثلي القنصليات والسفارات الصينية وعدم معرفة الصينيين من خلال وزارتي السياحة والثقافة لما موجود في اليمن من اماكن ومراكز سياحية.

لجدول رقم (٩)

عدد القادمين للسياحة والمقيدين لدى وزارة السياحة بحسب الجنسية للعام ٢٠٠٦م

الدولة	العدد	النسبة
فرنسا	٥٤٦٥	١,٤٣
المانيا	٢٧٠٥	٠,٧١
ايطاليا	٩٢٣٠	٢,٤١
هولندا	١٥٤٣	٠,٤٠
سويسرا	٥٦٦	٠,١٥
تركيا	٣٨٨٦	٠,٠٢
التمسا	٦٣١	٠,١٧
اوربيون اخرون	٦٣٢٤	١,٦٥
امريكا	١٣٤٥٩	٣,٥٢
كندا	٣٤٢٣	٠,٩٠
امريكويون اخرون	١٨٨٩	٠,٤٩
استراليا	٩٩٦	٠,٢٦
السعودية	١٧٨٦٠	٤٦,٧٣
مصر	١٠٩١٥	٢,٨٥
سوريا	١١,٤٤	٢,٨٩
سودان	٢٨٢١	٠,٧٤
العراق	٣٤٦٤	٠,٩١
الاردن	٦٠٦٠	١,٥٩
الامارات	١٩٣٢٧	٥,٠٦
قطر	٣٥٥٤	٠,٩٤
عمان	٢٤٩٩٨	٦,٥٤

الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

٠,٧٩	٣٠٢٢	البحرين
٠,٥٦	٢١٤٩	لبنان
٣,٩٦	١٥١٤٢	عرب اخرون
٠,٦٣	٢٤٠٨	اليابان
٠,٧٢	٢٧٧٢	الفلبين
٠,٨٩	٢٤١٤	الصين
٠,٢٣	٨٨١	كوريا
٣,٨٠	١٤٥٢٢	الهند
١,٥٧	٦٠٠٢	باكستان
٠,٢٨	١٠٧٦	ماليزيا
٠,٩٢	٣٥١٤	اندونيسيا
٠,٩٩	٣٧٨٧	اسياويون اخرون
١,٤١	٥٢٨٨	ايشوبيا
٠,٢٨	١٠٧٢	كينيا
٠,٢٢	١٢٢٣	تنزانيا
٠,٢٤	٩١٨	جنوب افريقيا
٠,٤٢	١٥٩٣	افريقيون اخرون
	٣٨٢٣٢٢	الاجمالي

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي - الجهاز المركزي للإحصاء- الاحصاء السنوى لعام

٢٠٠٦

بشكل عام يلاحظ بان اعلى نسب السياح او القادمين الى اليمن من بين دول العالم هو من السعوديين والعمانيين وهاتان الدولتان مجاورتان لليمن وعليه فان قدومهم هو بسبب التقارب الثقافي والحضاري والاجتماعي بين الشعوب وهو تواجد تلقائي قد لاتكون ادارة المؤسسات السياحية هي السبب الكبير في ذلك حيث ان الدول الاخرى في العالم لايزال القادمون منها اعدادهم متواضعة بالنسبة للموقع الحضاري والتاريخي لليمن وقد يكون احد الاسباب الاساسية في ذلك هو البطء في تنفيذ المشاريع السياحية المباشرة والمشاريع الخدمية ذات العلاقة بالسياحة. وان زيادة العدد الاجمالي ما بين الاعوام هو بسبب الزيارات الكبيرة في اعداد القادمين من الدولتين المذكورتين (السعودية وعمان) بشكل كبير وهذا ما يدل على عدم تنفيذ مؤسسات السياحة لبرامج وخطط حقيقية تتعلق بهذا المجال وعليها بذل المزيد من الجهود واستثمار كل الامكانيات السياحية المتاحة من مواقع اثرية وحضارية وتراث عريق.

**التوصيات:**

- ١- ان يكون هناك اتجاه للاستثمار من قبل مستثمرين مصريين ومغاربة وتونسيين اسبان وفرنسيين وكذلك المان وصينيين لاسيما في المجال السياحي حيث ان الاسبان مشهود لهم عالمياً بهذا المضمار. كما يفضل ان يكون هناك اتجاه تشجيع استثماري نحو المؤسسات الرومانية لما لها من خبره في مجال الاستثمارات سواء على صعيد المشاريع الصناعية او الزراعية او الاسكانية او السياحية .
- ٢- استحداث هيئة استثمار للمشاريع السياحية تابعة لوزارة السياحة والتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار في هذا مجال لاعطائها اهمية قصوى للسياحة واعتبار سنة ٢٠٠٩م مثلاً سنة السياحة لان هذا القطاع يفتح المجال امام تشغيل القطاعات الاخرى والعاملين فيها .
- ٣- اقامة قرى سياحية ومنتجات متكاملة حيث تكون ارتكاز للتوجه السياحي في البلد.
- ٤- الاهتمام بالسياحة التاريخية والتراثية والتركيز عليها في سياسة الاعلان والترويج
- ٥- اقامة طرق برية جيدة للاماكن المتوقع ان تكون مناطق سياحية .
- ٦- اقامة مهرجان ثقافي سنوي يتم تهيئته برامجه سنوياً يهدف بشكل اساسي الى جذب اكبر عدد ن مواطني دول العالم ويعتبر هذا احدى وسائل الترويج للسياحة في اليمن وكذلك تشجيع المستثمرين للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية .
- ٧- زيادة الفنادق بما يؤمن الراحة الكاملة للقادمين لفنادق الخمسة نجوم واربعة نجوم وثلاثة نجوم حيث اعدادها لاتزال متواضعة.
- ٨- تشكيل لجان في هيئة الاستثمار لمكافحة الفساد الاداري والمالي وبما يؤمن رقابة عالية للمحافظة على المستثمرين القادمين والراغبين في الاستثمار في القطاعات المختلفة.
- ٩- العمل على تشجيع القطاع الخاص واقامة شبكة من البنوك التي تضمن سرعة انجاز التعاملات المالية كاحد الدعائم الاساسية للبنية التحتية لاقامة المشاريع الاستثمارية .

#### الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

١٠- إقامة سوق للأوراق المالية (البورصة) لتداول الأسهم وتربط بشبكة إلكترونية حديثة داخلية وخارجية.

١١- إعطاء مساندة مكافحة الفساد الإداري والمالي في الهيئة العامة وكل المؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة الأولوية لأنها هي المرآة التي تعكس صورة جمالية للبلد من عدمة والتي تؤدي بدورها إلى تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب أو انكفائهم عن ذلك.

١٢- ضرورة توظيف من هم على درجة عالية من الكفاءة والمصداقية والذين يستطيعون تنفيذ قرارات قيادة الدولة بشكل صحيح وبدون أي تلاعب أو مراوغة مع المستثمر ووضع آلية رقابية مشددة من الجهات العليا لمتابعة ذلك .

١٣- تكثيف اللقاءات والندوات من قبل وزارة السياحة للتطرق بكل ما يخص المناطق السياحية المختلفة ودعوة ممثلي الجاليات العربية والعالمية لاسبوع يسمى الاسبوع السياحي يقام سنوياً لهذا الغرض.

على وزارة السياحة التنسيق مع وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم لإقامة معاهد سياحية متخصصة ووضع برامج نظرية وعملية ومقررات متطورة تخدم العمل السياحي وترفده بكفاءات قادرة على ادارته بشكل حضاري وفعال.

## الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

### المصادر والمراجع:

- ١- المنظمة العربية للتنمية الادارية والاستثمار في ظل العولمة (تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار) - ٢٠٠٦م ص ٥٣ -
- ٢- المنظمة العربية للتنمية الادارية - مصدر سابق ص ٤٠ -
- ٣- المنظمة العربية للتنمية الادارية - مصدر سابق ص ٤٠ -
- ٤- المنظمة العربية للتنمية الادارية - مصدر سابق ص ٣ -
- ٥- المنظمة العربية للتنمية الادارية - مصدر سابق ص ٤٣ -
- ٦- المنظمة العربية للتنمية الادارية - مصدر سابق ص ٤٠ -
- ٧- هندي منير ابراهيم - الفكر الحديث للاستثمار منشأة المعارف - الطبعة الثانية الاسكندرية ٢٠٠٤م
- ٨- محمد علي حيد - التربية الاقتصادية - مدخل لحل الازمة الاقتصادية من منظور اسلامي - دار الخاني للنشر والتوزيع - الطبعة الاولى - المملكة العربية السعودية - ١٩٩٦م ص ٤ -
- ٩- الهيئة العامة للاستثمار - مجلة الاستثمار - العدد ١٤ ابريل ٢٠٠٦م ص ٦ -
- ١٠- الهيئة العامة للاستثمار - مجلة الاستثمار - العدد ١٩ خريزان ٢٠٠٦م ص ٢٩ -
- ١١- احصاءات الهيئة العامة للاستثمار لسنة ٢٠٠٦م
- ١٢- وزارة التخطيط والتعاون الدولي - التقرير الاقتصادي الاول ٢٠٠٥م
- ١٣- احصاءات الهيئة العامة للاستثمار لسنة ٢٠٠٦م
- ١٤- ماهر عبد العزيز - صناعة السياحة - دار زهران للنشر والتوزيع عمان ٢٠٠٨م ص ١١ -

الاستثمار السياحي في اليمن الواقع والمستقبل

- ١٥- ماهر عبد العزيز - مصدر سابق ص٤١-.
- ١٦- ماهر عبد العزيز - مصدر سابق ص١٤٨-.
- ١٧- ماهر عبد العزيز - مصدر سابق ص٤٧-.
- ١٨- وزارة التخطيط والتعاون الدولي - الجهاز المركزي للإحصاء - الإحصاء السنوي ٢٠٠٤ م.
- ١٩- وزارة التخطيط والتعاون الدولي - الجهاز المركزي للإحصاء - الإحصاء السنوي ٢٠٠٦ م.
- ٢٠- د. خالد مقابلة - سلسلة السياحة والفندقة (٣) من الدلالة السياحية - دار وائل للنشر - عمان الأردن - الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م
- ٢١- د. محمد صالح الحناوي ، د. نهال فريد مصطفى ، ود. جلال ابراهيم العبد - الاستثمار في الاوراق المالية ومشتقاتها - مدخل التحليل الاساسي والفني - الدار الجامعية - الاسكندرية - ٢٠٠٤-٢٠٠٥ م
- ٢٢- أ. سمير محمد عبد العزيز - اقتصاديات الاستثمار والتمويل - التحليل المالي - مدخل في التحليل واتخاذ القرارات - مركز الاسكندرية للكتاب - ٢٠٠٦ م
- ٢٣- د. هيثم عجام - التمويل الدولي - دار زهران للنشر والتوزيع - عمان - ٢٠٠٦ م.